فُصُولٌ فِي الْعَقِيدَةِ

(الرِّسَالَةُ الشَّامِيَّةُ)

تأليف

عبدِ العزيزِ بنِ مَرْزُوقٍ الطَّرِيفِيّ

دار المنهاج

فُصُولٌ فِي الْعَقِيدَةِ

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة

الحمدُ للهِ المُستحِقِّ للحَمْدِ كلِّه، لا تُحْصَى مَحَامِدُهُ ولا يُحْصَى حَمْدُه، له الفضلُ كلُّه أَوَّلُهُ وآخِرُه.

وأشهدُ أنْ لا إلـٰهَ إلَّا هو وحدَهُ لا ندَّ له ولا نَظِير، ولا شريكَ له ولا مَثِيل.

وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم.

أَمَّا بعدُ:

فهذه:

«عَقِيدَةٌ مُختَصَرَةٌ»

قَيَّدتُّها لأهلِ الشام، وهم يَرِثُونَ أَرْضَهم

ودِيَارَهم، بعدَ استعمارِ النصارَى، ثم طوائفِ الباطنيَّةِ لها نحوًا مِنْ قَرْن، وقد تَبِعَ ذلك فِتَنٌ وتبديلٌ لكثيرٍ من أصولِ الإسلامِ وفروعه.

وقد سألني جماعةٌ مِنْ أَهلِها ومِنْ غيرِ أهلِهَا: أنْ أكتُبَ لهمُ الجوابْ، لما يُسْأَلُ عنه العبدُ يومَ الحِسَابْ، مِنْ حقِّ الله على العِبَاد، الذي وَصَّى به نُوحًا والنبيِّين مِنْ بعده، والذي خُتِمَتْ به رسالةُ الإسلامِ المنزَّلةُ على النبيِّ الأميِّ محمَّدٍ ﷺ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١٣].

ومَعَ كثرةِ الشَّهَواتِ والمطامعِ كَثُرَتِ الأهواءْ، ومَعَ كثرةِ الأهواءِ تَنوَّعَتِ الآراءْ، ومع كثرةِ الآراءِ تَعدَّدتِ الطوائفُ والفِرَق، ولمَّا ضَعُفَ اللسانُ العربيُّ عندَ أهلِهِ وغيرهم، سَهُلَ الإقناعُ بالتأويلاتِ والشُّبُهاتْ، وإيجادُ التسويغاتِ مِنَ

الأحاديثِ والآياتْ، فإذا كانتِ الفِرَقُ الأُولَى في القرنِ الأوَّلِ وما بعدَهُ سَهُلَ عليها ذلك، فهو لِمَنْ بعدَهُمْ أيسَرُ وأسهل، ما وُجِدَتِ الشهوةُ والشبهة؛ فإنَّ الشبهةَ إنَّما هي شَهْوةٌ، ثُمَّ تكونُ شُبْهةً، ثم تكونُ مذهبًا متبوعًا، ثم يأخذُهَا الناسُ على آخِرِ حالها، ولا يَعْرِفُونَ أَوَّلَها؛ قال تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]؛ فذكَرَ الهَوَى الذي صارَ كِبْرًا، ثم صارَ تكذيبًا، فعَدَاوةً؛ وهكذا تكونُ المِلَلُ والأفكارُ الضالَّةُ في كلِّ أُمَّة.

واللهُ أنزَلَ الحقَّ والهُدَى على نبيِّه ﷺ، ومَنْ أرادَهُ نقيًّا، فلْيَأْخُذْهُ مِنْ أُصُولِهِ الأُولَى قبلَ أنْ تُكَدِّرَهُ العقول؛ فالوَحْيُ كالماءِ، والعقولُ كالأواني؛ أنزَلَ اللهُ الوحيَ، فوضَعَهُ في قلب نبيِّه ﷺ، ثم وضَعَهُ النبيُّ في الصحابةِ، ثم وضَعَهُ الصحابةُ في التابعين، وكلَّما زادَ إفراغًا،

زادَ كَدَرًا؛ فأصحُّ الأواني وأنقاها الإناءُ الأوَّلُ؛ وهو النبيُّ ﷺ، ثُمَّ الصحابةُ؛ رَوَى مسلمٌ في «الصحيح»، عن أبي مُوسَى؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **(أَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي؛ فَإِذَا ذَهَبْتُ، أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي؛ فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي، أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ)**[1].

فالدِّينُ لا يؤخذُ إلَّا مِنَ الوحيِ كتابًا وسُنَّةً: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، وكلُّ عِلْمٍ في الدِّينِ مِنْ غيرهما جهلٌ.

وأصحُّ الفَهْمِ للوحيِ: فهمُ الصحابةِ رضي الله عنهم، ونحنُ ذَاكِرُونَ ما دَلَّ عليه الوحيُ، وأطبَقَ عليه فهمُ الصحابةِ، وأجمَعَتْ عليه خيرُ القرونِ؛ **فنقولُ**:

---

(١) رواه مسلم (٢٥٣١).

فَصْلٌ أَوَّلٌ

الإسلامُ: دِينُ اللهِ الأَوْحَدُ، لا يَقْبَلُ مِنْ عبادِهِ ـ إنسًا ولا جِنًّا ـ سِوَاهُ؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩].

والإسلامُ: هو دِينُ جميعِ الأنبياءِ؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ

عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣ ـ ١٦٥].

وبَعْدَ أنْ ذكَرَ اللهُ لِنَبِيِّهِ نُوحًا، وإبراهيمَ، وإسحاقَ، ويعقوبَ، وداودَ، وسُلَيْمانَ، وأَيُّوبَ، ويوسفَ، وموسى، وهارونَ، وزَكَرِيَّا، ويحيى، وعِيسَى، وإِلْيَاسَ، وإسماعيلَ، واليَسَعَ، ويونسَ، ولُوطًا؛ قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

يَتَّفِقُ دِينُ الأنبياءِ في الأُصُولِ، ويَفْتَرِقُ في بعضِ الفروعِ لا كلِّها؛ تَتغيَّرُ الفروعُ، ولا تَتغيَّرُ الأصولُ؛ فقد بعَثَ اللهُ لبني إسرائيلَ مُوسَى وعِيسَى؛ فنسَخَ اللهُ بالإنجيلِ المنزَّلِ على عِيسَى بعضَ ما في التوراةِ المنزَّلةِ على موسى؛ قال عيسى لقومِهِ: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم

بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [آل عمران: ٥٠]، ومُوسَى وعيسى نَبِيَّانِ بُعِثَا في أُمَّةٍ واحدةٍ؛ فاختَلَفَ بعضُ فُرُوعِهما؛ فكيفَ بغيرِهما؟!

ثُمَّ لم تَبْقَ شِرْعةٌ إلَّا وقد دخَلَهَا التحريفُ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦].

فحِيلَ بينَ عامَّةِ الناسِ وبينَ الوصولِ إلى الحَقِّ؛ كما أرادَ اللهُ، وسبيلُ التصحيحِ: نبوَّةٌ جديدةٌ؛ فأعادَ اللهُ دينَهُ الحقَّ بنبوَّةِ محمَّدٍ ﷺ؛ فلا إسلامَ، ولا دِينَ حَقٌّ إلَّا دِينُهُ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وجعَلَ رسالتَهُ للأمم كلِّهم: إنسًا وجِنًّا، وعَرَبًا وعَجَمًا؛ ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [سبأ: ٢٨].

وفي «الصحيحِ»، عن أبي هُرَيْرةَ رضي الله عنه، عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ أنَّه قال: **(وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ؛ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ)**[1].

وقد حَفِظَ اللهُ القرآنَ مِنَ التحريفِ والتبديلِ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

(١) رواه مسلم (١٥٣).

فَصْلٌ ثَانٍ

لا يُفَسِّرُ الإسلامَ ويُبَيِّنُ مرادَ اللهِ فيه إلَّا اللهُ في كتابِهِ وفي سُنَّةِ نبيِّه ﷺ؛ فلا أجَلَّ مِنْ نبيِّ اللهِ في الناسِ؛ ومعَ هذا ما هو إلَّا مُبلِّغٌ عَنْ رَبِّه؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وعلى النبيِّ مَعَ البلاغِ البيانُ؛ قال الله: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، ثُمَّ إنَّ البيانَ أيضًا مِنَ اللهِ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨، ١٩].

فالسُّنَّةُ وحيٌ مِنَ اللهِ إلى نبيِّه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، فإذا سُئِلَ النبيُّ ﷺ سُؤَالًا وعندَهُ جوابٌ سابقٌ مِنْ رَبِّهِ، أجابَ؛ وإلَّا انتَظَرَ الوحيَ.

وأقرَبُ الناسِ لِفَهْمِ نَبيِّهِ صحابَتُهُ رضي الله عنهم،

وفَهْمُهُمْ للقرآنِ حُجَّةٌ، ومَنْ قال: إنَّ أَحَدًا يَمْلِكُ تشريعًا غيرَ اللهِ في الدِّينِ تحليلًا أو تحريمًا، فقد شارَكَ اللهَ في حُكْمِهِ؛ وهذا كفرٌ وشركٌ لا يُخْتَلَفُ فيه.

فاللهُ لم يُنزِلْ كتابَهُ إلَّا ولكلامِهِ معنًى يُرِيدُهُ، ومرادُهُ لا يُفسِّرُهُ إلَّا هو ومَنْ أَذِنَ له مِنْ خلقِهِ، **وللناظرِ في القرآنِ أن يَستنبِطَ منه بشرطَيْنِ:**

* **أوَّلًا**: ألَّا يَخْرُجَ عن اللسانِ العَرَبيِّ ووضعِهِ؛ في الإفرادِ والتركيبِ.

* **ثانيًا**: ألَّا يُخالِفَ معنًى ثبَتَ في القرآنِ صريحًا.

فما كلُّ ما يُنْسَبُ إلى اللهِ لله؛ فقد ضلَّ أهلُ الكتابِ بِتكلُّفِ الاستنباطِ، وَلَيِّ المُحْكَمِ؛ لِيَنْقُضَ المُتشابِهَ؛ قال اللهُ تعالى عن أهلِ الكتابِ: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ

عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]؛ قال: ﴿يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ﴾، لا بغيرِهِ؛ ﴿لِتَحۡسَبُوهُ﴾ ـ لِشِدَّةِ قُرْبِهِ ـ منه؛ إمعانًا في التضليلِ.

فَصْلٌ ثَالِثٌ

حَقُّ اللهِ: إفرادُهُ بالعبادةِ بجميعِ أنواعِهَا؛ قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وألَّا يُشْرَكَ معه غيرُهُ في أعمالِ القلبِ واللسانِ والجوارحِ؛ قال الله: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

ولا يُبْقِي الشركُ الأكبَرُ للإنسانِ حَسَنةً: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ وهذا الخِطَابُ لنبيِّهِ مُحمَّدٍ ﷺ؛ فكيفَ بِمَنْ دُونَه؟

ولا يَغْفِرُ اللهُ الشركَ لعبدِهِ إلَّا بتوبتِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟

عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾ [محمد: ٣٤].

ومَنْ ماتَ على الكُفْرِ، فهو في النارِ؛ قال الله: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١].

وربَّما يكونُ الكافرُ في حياتِهِ نافعًا للناسِ؛ فهذا تَسخِيرٌ له مِنَ اللهِ كَوْنيٌّ؛ كتسخيرِهِ لسائرِ المَنَافِعِ؛ كالشَّمْسِ والقَمَر، والرِّيَاحِ والسَّحَاب، وهي أكثَرُ نفعًا للناسِ؛ لأنَّ الكُفْرَ يقَعُ على الكفرِ باللهِ لا الكفرِ بالطبيعة، والعِقَابُ يقعُ على جَحْدِ حَقِّ اللهِ لا جحدِ حَقِّ الطبيعةِ.

فَصْلٌ رَابِعٌ

الإيمانُ والكُفْرُ: اسمانِ وحُكْمانِ يُنْزِلُهما اللهُ وحدَهُ؛ فلا يُكَفِّرُ أحدٌ إلَّا بدليلٍ وبَيِّنةٍ منه، **والناسُ في الأرضِ على قِسْمَيْنِ لا ثالثَ لهما**: مُؤْمِنُونَ، وكُفَّار؛ قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢].

والأحكامُ عليهما ما أَنْزَلَهَا اللهُ في كتابِهِ وسُنَّةِ نبيِّه.

وأما المنافقون، فهم:

- إمَّا كُفَّارٌ أبطَنُوا الكفرَ وأظهَرُوا الإيمانَ؛ كمَن أظهَرَ الإيمانَ باللهِ وكتابِهِ ورسولِهِ وفي باطنه هو مُكَذِّبٌ بها، وهذا هو: النِّفَاقُ الأكبَرُ.

- وإما مسلِمُون أبطَنُوا المعصيةَ وأَظْهَرُوا الطاعةَ؛ كمَن يُظْهِرُ الوفاءَ بالعَهْدِ ويُبْطِنُ الغَدْرَ،

ويُظْهِرُ الصدقَ في الحديثِ، ويُبْطِنُ خلافَه، وهذا هو: النِّفَاقُ الأصغَرُ، ويُعامَلُ المنافِقُ على ظاهِرِه معامَلَةَ المسلِمِين وما يَظْهَرُ منهم.

والأصلُ في مالِ المؤمنِ ودَمِهِ: الحُرْمةُ، **والكافرِ**: الحِلُّ؛ وليسَ هذا بإطلاقِهِ؛ فقد يُعْصَمُ الكافرُ: لعهدِهِ، وأَمَانِهِ، وذِمَّتِه، ويُقْتَلُ المؤمنُ لِذَنْبٍ: كقتلِهِ، وزِنَاهُ بعدَ إحصانِهِ.

ولا يُكفَّرُ إلَّا مَنْ كَفَّرَهُ اللهُ ورسولُهُ:

- كمَنْ كَذَّبَ اللهَ أو نبيَّهُ ﷺ.
- أو استَهْزَأَ بهما؛ قال تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].
- أو عانَدَ ولم يُذْعِنْ لهما.
- أو أنكَرَ القَطْعِيَّ مِنْ أحكامِ الإسلامِ.

• أو كَذَبَ على اللهِ؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]، وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٨]؛ وفُسِّرَ الظُّلْمُ بالكفرِ.

• أو صَرَفَ عِبَادَةً لغيرِ اللهِ؛ قال: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]:

سَوَاءٌ:

• كانتْ عبادتُهُ خالصةً لغيرِ اللهِ، أو جعَلَ الآلهةَ واسطةً؛ فكلُّهُ كفرٌ؛ قال اللهُ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

• أو جعَلَ ما هو للهِ وَحْدَهُ لغيرِ اللهِ؛ كحَقِّ اللهِ في التشريعِ والحكمِ؛ فيُحِلُّ ويُحرِّمُ؛ فالتشريعُ والحكمُ سَمَّاهُ اللهُ: عِبَادةً؛ فقال: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ﴾ [يوسف: ٤٠].

• أو ادَّعَى لغير الله عِلْمَ الغَيْبِ؛ كالسِّحْرِ، وعلمِ النُّجُومِ؛ قال اللهُ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ﴾ [النمل: ٦٥].

• أو زَعَمَ الخَلْقَ والتَّصرُّفَ؛ بالكونِ، والحياةِ، والمَوْت؛ قال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦].

• وكذلكَ مَنِ اتَّخَذَ الكافرينَ أولياءَ مِنْ دُونِ المؤمنينَ؛ مَحبَّةً، ونُصْرةً؛ قال: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [المائدة: ٥١].

ومَنْ أَمْكَنَهُ معرفةُ الإسلامِ، فترَكَهُ، وأعرَضَ عنه باختيارِهِ ـ: فذلكَ كافرٌ؛ ولو كانَ جاهلًا على الحقيقةِ؛

لأنَّه جاهلٌ جَهْلًا يُمْكنُهُ رفعُهُ فلم يَرْفَعْهُ؛ ولذا قال اللهُ عن المُشرِكِينَ: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]؛ فذكَرَ أنَّهم جُهَّالٌ لكنْ باختيارِهِمْ.

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣]، وعَدَمُ علمِ الإنسانِ بتفاصيلِ الحَقِّ بسببِ إعراضِهِ عندَ سماعِهِ للحقِّ: ليسَ بِعُذْرٍ؛ وهذا أكثَرُ ضَلَالِ الأُمَمِ؛ لأنَّهم يَسْمَعُونَ طَرَفَ الحقِّ، ثمَّ يُعْرِضُونَ ـ مُتجاهِلِينَ ـ عَنْ تفاصيلِهِ.

فعَدَمُ الِاكتراثِ بِالبَرَاهِينِ الكونيَّةِ والشرعيَّةِ خَصْلةٌ لأكثَرِ الكُفَّارِ؛ قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، وقال: ﴿بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٧١].

فالإعراضُ مَعَ طَرَفٍ مِنْ عِلْمٍ: لا يُسْقِطُ حقوقَ الناسِ فيما بينهم؛ فكيفَ يُسْقِطُ حقَّ اللهِ تعالى؟!

فالعقلُ إنْ لم يَتوقَّفْ عندَ الآياتِ تَأمُّلًا فيها، فاتَهُ مِنْ مَقاصِدِهَا ما فاتَهُ بِقَدْرِ عَجَلَتِهِ عنها؛ فلا يَنْتَفِعُ حتى لو كانتِ الحُجَّةُ باهرةَ القوَّةِ تُرَى كلَّ يومٍ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٢].

ويُخْطِئُ الإنسانُ بِظَنِّهِ أنَّ إعراضَهُ عن تفاصيلِ الحقِّ، وتَرْكَهُ لها وراءَ ظهرِهِ: يُعْفِيهِ من تَبِعاتِهَا.

وسَبَبُ الإعراضِ: إمَّا كِبْرٌ، أو لهوٌ واستمتاعٌ؛ ولهذا إذا نزَلَتِ المصائبُ به، أزالَتْ كِبْرَهُ، وأفقدَتْهُ مُتْعَتَهُ؛ فأبصَرَ الحقَّ، وعادَ إليه.

فَصْلٌ خَامِسٌ

الإيمانُ: قولٌ، وعَمَلٌ، واعتقادٌ؛ وهذه الثلاثةُ كلُّها الإيمانُ؛ كما أنَّ المَغْرِبَ ثلاثُ رَكَعاتٍ؛ إذا نقَصَتْ واحدةٌ لا تُسمَّى مَغْرِبًا، وكذلكَ إذا نقَصَ واحدٌ مِنَ الإيمانِ ـ قولٌ أو عمَلٌ أو اعتقادٌ ـ لا يُسمَّى إيمانًا.

وحقيقةُ هذه الثلاثةِ التي بنفيِ واحدٍ منها ينتفي الإيمانُ: هي ما اختَصَّتْ به الشريعةُ المُحمَّديَّةُ؛ فليسَ المرادُ بالِاعتقادِ حُبَّ الخيرِ للناسِ والسَّلَامَةَ مِنَ الغِلِّ؛ لأنَّ هذا تَمِيلُ إليه أكثَرُ النفوس؛ ولو كانتْ لا تُؤمِنُ بوجودِ خالقٍ، بل المرادُ: قولُ القلبِ وعَمَلُهُ:

فقولُ القَلْبِ: التصديقُ بأنَّهُ لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ، وأنَّ ما جاءَ به النبيُّ ﷺ عن رَبِّهِ: هو الحَقُّ.

وعَمَلُ القلبِ: حُبُّ اللهِ، ونَبِيِّهِ، ودِينِ الإسلامِ، وحُبُّ ما يُحِبُّهُ اللهُ ورسولُهُ، والإخلاصُ له في عِبَادَتِهِ.

وليسَ القول محصورًا في ألفاظِ الخيرِ العامة: كالصدقِ في الحديثِ، ولِينِ الخِطَابِ مع الوالدَيْنِ، وبَذْلِ التحيَّةِ، وهِدَايَةِ الطريقِ للضَّالِّ؛ لأنَّ هذا تُحِبُّهُ كلُّ نفسٍ ولو كانَتْ كافرةً باللهِ جاحدةً لوجوده، **وإنَّما المرادُ**: ما اختَصَّتْ به الرسالةُ المُحَمَّدِيَّةُ، **وأعلاها**: النطقُ بالشهادتَيْنِ، والتسبيحُ، والتكبيرُ.

وليسَ العمل محصورًا في أعمال البِرِّ العامَّة: كبِرِّ الوالدَيْنِ، وإماطةِ الأَذَى عَنِ الطريقِ، وإطعامِ الفقيرِ، ونُصْرةِ المظلومِ، وإكرامِ الضيفِ؛ لأنَّ هذا تَمِيلُ إليهِ النفسُ ولو بلا إيمانٍ، **وإنَّما المرادُ بالعَمَلِ**: العَمَلُ الذي اختَصَّ الرسولُ مُحمَّدٌ ﷺ بإبلاغِهِ؛ كالصلاةِ، والزَّكَاةِ، والصِّيَامِ، والحَجِّ، ونَحْوِها.

وأعمالُ البِرِّ التي اشتَرَكَتْ جميعُ الرسائلِ السَّمَاوِيَّةِ والفِطْرةُ بِالدَّلَالةِ عليها؛ كحُبِّ الخيرِ للناسِ، والصِّدْقِ في الحديثِ، وبِرِّ الوالدَيْنِ، وإطعامِ الفقيرِ، وإماطةِ الأَذَى عَنِ الطريقِ، وشِبْهِهَا -: تزيدُ الإيمانَ عندَ الإخلاصِ للهِ فيها، ولكنَّ انتفاءَهَا لا ينفي الإيمانَ، ووجودَهَا لا يُوجِدُهُ، وإنَّما هي تُثْبِتُ أنَّ الفِطْرةَ صحيحةٌ، والإنسانيَّةَ - التي خُلِقَ عليها الإنسانُ - لم تَتبدَّلْ، وهي أقرَبُ لِقَبُولِ الحقِّ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠].

والإيمانُ: يزيدُ وينقُصُ ويزولُ؛ يزيدُ بالطاعة، ويَنْقُصُ بالمَعْصِيَة، ولا يزولُ إِلَّا بالكُفْرِ والشِّرْكِ؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقال: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

ولا يَثْبُتُ الإيمانُ بعدَ الكُفْرِ إلَّا:

- بِالِاعتقادِ: بقولِ القلبِ؛ وهو التصديقُ بالرِّسَالَةِ، وبِعَمَلِ القَلْبِ؛ وهو حُبُّ اللهِ ورسولِهِ، وما يُحِبُّهُ اللهُ ورسولُهُ.
- ثُمَّ قولِ اللِّسَانِ.
- ثُمَّ عَمَلِ الجوارحِ.

ومَنْ صَدَّقَ بقلبِهِ، وتَمكَّنَ مِنَ النطقِ بلسانِهِ؛ فلم يَنْطِقْ: فليسَ بمؤمنٍ.

ومَنْ صَدَّقَ بقلبِهِ، ونطَقَ بلسانِهِ، وتَمكَّنَ مِنَ العَمَلِ الذي اختَصَّتْ به شريعةُ محمدٍ ﷺ؛ فلم يَعْمَلْ: فليسَ بمؤمنٍ.

ومَنْ أرادَ النطقَ، أو العملَ؛ ولم يَتمكَّنْ: فقد قال اللهُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: ٧].

وإذا وَقَعَ المسلمُ في ناقِضٍ لإيمانِه ـ قولِيٍّ أو عمَلِيٍّ أو اعتقادِيٍّ ـ انتَقَضَ إيمانُه كُلُّه؛ لأنَّ هذه الثلاثةَ ـ القولَ والعَمَلَ والاعتِقَادَ ـ هي الإيمانُ؛ كالرَّكَعَاتِ الثلاثِ هي المَغْرِبُ، فإذا ارتَكَبَ المُصَلِّي ناقِضًا أو مُبْطِلًا لها في ركعةٍ واحدةٍ منها انتَقَضَتْ صلاتُه كُلُّها، ولو أَدَّى بَقِيَّةَ ركعاتِها صحيحةً بلا ناقِضٍ، وهذا لا يُنافي قولَنا بزيادةِ الإيمانِ بالطاعاتِ ونقصانِه بالمعاصي: الصغائِرِ والكبائِرِ، كما أنَّ بطلانَ الصلاةِ كُلِّها بمُبطِلٍ واحدٍ لا ينافي أنها تزيدُ بالعملِ الصالحِ كطُولِ القيامِ والخُشُوعِ والقراءةِ، وتنقص ولا تبطُلُ بالمَنْهِيَّاتِ: كالنظرِ إلى السماءِ، وبَسْطِ الذِّراعَيْنِ كالكلبِ وغيرِ ذلك، فلا ناقِضَ للإيمانِ إلا ما جعلَهُ الشارعُ ناقِضًا، ولا مُبْطِلَ للصلاةِ إلا ما جعلَهُ الشارعُ مُبْطِلًا.

فَصْلٌ سَادِسٌ

للهِ صِفَاتٌ عُلًا، وأسماءٌ حُسْنَى، ولا أحد أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ سبحانَهُ منه؛ فنَنْفِي عنه ما نفاهُ عن نَفْسِه، ونُثْبِتُ له ما أثبَتَهُ لنفسِه؛ في كتابِهِ، وسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وننفي عنه كُلَّ نقيصةٍ ونُجْمِلْ، ونُثْبِتُ له كلَّ معنَى كمالٍ ونُفَصِّلْ، ولا نُكيِّفُ ولا نُشبِّهُ ولا نُمثِّلْ.

ومَنْ وَصَفَهُ بنقصٍ مُفصَّلٍ نَنْفِيهِ عنه مُفصَّلًا؛ كما نَفَى اللهُ عن نفسِهِ الزَّوْجةَ والولَدَ؛ قال تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقال: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ونَفَى عن نفسِهِ وَصْفَ اليَهُودَ له بالبخل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

ونُمِرُّ ما جاءَ في الوحيِ؛ كالذي جاءَ مِنَ الصفاتِ والأسماءِ: نُثْبِتُ حقيقتَهُ، ونُدْرِكُ بعضَ آثارِهِ، ولا نزيدُ على ذلكَ؛ فاللهُ ليس كمثلِهِ شيءٌ؛ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ولا يجوزُ أنْ نَقِيسَ صفاتِ الله على شيءٍ؛ لأنَّ القياسَ لا بدَّ فيه مِنْ فرعٍ وأصلٍ؛ واللهُ واحدٌ لا مَثِيلَ له؛ فلا فَرْعَ يُدَانِيهْ، ولا أصلَ يُعَالِيهْ، أحدٌ صمدٌ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد.

والعقولُ آلاتٌ خَلَقَها الله تَقِيسُ ما تَسْمَعُ على ما تَرَى؛ فتَسْمَعُ إخبارَ اللهِ عن نفسِهِ ولم تَرَهُ من قَبْلُ، فتَقِيسُهُ على أقرَبِ مِثَالٍ رأته؛ كلُّ عَقْلٍ يَتصوَّرُهَا حسَبَ ما رَأَى مِنْ قبلُ، ويُكيِّفُ على ما شاهَدَ، واللهُ لا مَثِيلَ له في كلِّ العقولِ؛ فلا نُعطِّلُ له اسمًا ولا صفةً لأجلِ مثالٍ سَيِّئٍ

انقَدَحَ في الأذهانِ نُرِيدُ نفيَهُ، بنفي الصفةِ، أَوِ الِاسْمِ عنه سبحانَهُ، فنَقَعُ في نفيِ قياسٍ باطلٍ، ونقَعُ في تكذيبِ خبرٍ صحيحٍ، ولكنْ نَنْفِي المعنى السَّيِّئَ في النفوسِ، ونُثْبِتُ ما وصَفَ وسَمَّى اللهُ به نفسَهُ، ونَقِفُ، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

واللهُ تعالى مُسْتَوٍ على عَرْشِهِ في السَّمَاءِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٣، ٤].

فأثبَتَ استواءَهُ بذاتِهِ، وعِلْمَهُ بكلِّ شيءٍ،

وأخبَرَ عن مَعِيَّتِهِ لعبادِهِ؛ فهو مَعَهُمْ بعلمِهِ وسَمْعِه وبَصَرِه؛ كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]؛ وهو مع أوليائِهِ بذلك وبِنَصْرِهِ وتأييدِهِ وكَلَاءَتِهِ كما قال اللهُ لموسَى وهارونَ: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

ولله المشيئةُ الكاملةُ الشاملةُ لكلِّ شيء، فما شاءَ كان وما لم يَشَأْ لم يكن؛ نُثْبِتُهَا كما أَثْبَتَهَا لنفسِهِ، ولا نخوضُ بما زادَ عَنْ ذلكَ؛ كما يَفْعَلُ العقلانيُّونَ مِنَ الخوضِ بفعلِ المُحَالَاتْ، والجمعِ بينَ المُتناقِضاتْ، وغيرِ ذلكَ؛ قال تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥، ١٦].

ونُثْبِتُ له ما ثبَتَ به النَّصُّ مِنَ الوحيِ، ونَتوقَّفُ عما سِوَى ذلكَ، ونَنْفِي ما دَلَّ العَقْلُ على

نَفْيِه مِن النقائِصِ، وإن لم يُسَمَّ بالنصِّ كالحُزْنِ والبُكَاءِ والجُوعِ ونَحْوِ ذلك.

فَصْلٌ سَابِعٌ

القرآنُ كَلَامُ اللهِ؛ تَكلَّمَ به حقيقةً، بحروفِهِ وآياتِهِ وسُوَرِه، ولا نقولُ: «هو عِبَارَةٌ عن معنًى، ولا حِكَايةٌ له»، ونقولُ: لم يَزَلْ مُتكلِّمًا متى شاءَ؛ قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وكلامُهُ هو قولُهُ: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ﴾ [الأحزاب: ٤].

وكلامُ اللهِ تَحْفَظُهُ الصدورُ: ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وهو المسموعُ بالآذانِ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]؛ ومَعَ أنَّ المُبلِّغَ له هو رسولُ اللهِ ﷺ، لم يُخْرِجْهُ عن كونِهِ كلامَ اللهِ.

وهو المكتوبُ في السطورِ؛ قال تعالى: ﴿وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٢، ٣]، حَفِظَهُ اللهُ في اللَّوْحِ المحفوظِ عندَه؛ قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤].

وكونُهُ مسطورًا لا يُخْرِجُهُ عن كونِهِ كلامَ اللهِ؛ فالوَرَقُ مخلوقٌ، والحِبْرُ كذلكَ؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِي قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧]؛ فجعَلَ الكِتَابَ شيئًا، والقِرْطَاسَ شيئًا آخَرَ.

وقالَ مُثْبِتًا أنَّ القرآنَ كلامُهُ، ولو كَتَبَتْهُ أقلامٌ مخلوقةٌ، بِمِدَادٍ مخلوقٍ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

فما كَتَبَتْهُ الأقلامُ، وما لم تَكْتُبْهُ: كلُّهُ كلامُ اللهِ سَوَاءٌ.

ومَنْ قالَ: كلامُ اللهِ مخلوقٌ، فقد كفَرَ؛ لأنَّ كلامَهُ صفةٌ مِنْ صفاتِهِ، وقد فَرَّقَ اللهُ بينَ خلقِهِ وبينَ كلامِهِ تعالى؛ فقال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ففَرَّقَ بينَ خَلْقِهِ؛ وهي: السمواتُ والأرض، والشمسُ والقَمَرُ والنجومُ، **وبَيْنَ أمرِهِ؛ وهو**: كلامُهُ سبحانَهُ الذي كوَّن به المخلوقاتِ ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ﴾.

واللهُ خلَقَ أصواتَ القُرَّاءِ؛ وذلكَ بخَلْقِ الشَّفَتَيْنِ واللِّسَان والحَلْقِ، والهواءِ واللُّعَاب، وحَرَكَتِها؛ وهذا لا ينفي أنَّ المسموعَ كلامُ اللهِ؛ قال تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥]؛ **فالمسموعُ**: كلامُ اللهِ ولو تَلفَّظَ به القارئُ، كما قال بعضُ أهلِ العِلْمِ: «الصَّوْتُ صوتُ القاري، والكلامُ كلامُ البارِي».

فَصْلٌ ثَامِنٌ

باجتماعِ النقلِ والعقلِ تُدْرَكُ الحقيقةُ الشرعيَّةُ؛ فلا النقلُ يُفِيدُ فاقدَ العَقْلِ، ولا العقلُ يُفِيدُ فاقدَ النَّقْل، وبنقصِ واحدٍ منهما تَنْقُصُ معرفةُ الحَقّ، وإن تعارضا في الظاهِرِ قُدِّمَ النَّقْلُ على العقلِ؛ لأنَّ النَّقْلَ عِلْمُ الخالِقِ الكامِلِ، والعَقْلَ عِلْمُ المخلوقِ القاصِر.

والعقلُ كالبَصَر، والنقلُ كالنُّور؛ لا يَنتفِعُ المُبْصِرُ بعينِهِ في ظلامٍ دامِس، ولا يَنتفِعُ العاقلُ بعقلِهِ بلا وَحْي، وبِقَدْرِ النورِ تَهْتَدِي العَيْن، وبقدرِ الوحيِ يَهتَدِي العَقْل، وبكمالِ العقلِ والنقلِ تَكتمِلُ الهدايةُ والبصيرةْ؛ كما تَكتمِلُ الرؤيةُ حِينَ الظَّهِيرَةْ؛ ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

والعاقلُ يَنتفِعُ بعقلِهِ في دنياه؛ كما بإدراكِهَا تَنتفِعُ البهائمُ الطائرةُ والسائرةُ؛ فهي تَرْحَلُ وتَنزِلُ بأزمنة، تَعْرِفُ بعضَهَا، وتَستَدِلُّ على أرضِهَا، تَنْسُجُ عُشَّهَا، وتَعْرِفُ عَدُوَّها.

ولكنْ لا يَهْتَدِي الإنسانُ بِعَقْلِهِ - على وَجْهِ التَّفْصِيل - إلى رَبِّهِ إِلَّا بِوَحْيِهِ المنزَّلِ على نبيِّه، ولا يُمْكِنُ أنْ يَصِلَ إليه إلَّا بذلكَ؛ فهو في ظلامٍ بدونِهِ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

قال: ﴿يُخْرِجُهُم﴾؛ لأنَّهم بِدُونِهِ داخلونَ في الظلام، وكما أنَّ الضياءَ واحدٌ وإنِ اختَلَفَتْ أنواعُهُ: نُورٌ ونَار؛ فكذلكَ الوحيُ واحدٌ وإنِ اختَلَفَتْ أنواعُهُ: كتابٌ وسُنَّة؛ قال اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

ومَنْ قالَ: «إِنَّهُ يَهتَدِي إلى اللهِ بعقلِهِ المُجرَّدِ بلا وحيٍ»، فهو كمَنْ قالَ: «إِنَّهُ يَهْتَدِي إلى طريقِهِ بعينِهِ المُجرَّدَةِ بلا ضياءٍ»؛ وكُلٌّ منهما جاحدٌ لقطعيٍّ ضروريٍّ، والأوَّلُ بلا دِين، والثاني بلا دُنْيَا.

واللهُ سَمَّى وَحْيَهُ نُورًا يَهتَدِي به كلُّ الخَلْقِ: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]؛ فهو الذي يَهْدِي الأنبياءَ، ويَهْدِي أَتْبَاعَهُمْ.

نُسَلِّمُ بما أَمَرَ اللهُ به، ونَهَى عنه، ونُصدِّقُ ما أخبَرَ به؛ إنْ عَرَفْنا العِلَّةَ آمَنَّا، وإنْ لم نَعْرِفْها آمَنَّا وسَلَّمْنا؛ فما كلُّ معقولٍ يُدْرِكُهُ كلُّ عقلٍ؛ فكيفَ بما لا تُدْرِكُهُ العقولُ ويُرادُ أنْ يَجتمِعَ عليه كلُّ عَقْلٍ؟!

ومَنْ قالَ: «لا أُومِنُ إلَّا بما أدرَكَهُ العقلُ مِنْ حُكْمِ الله، وما لا يُدْرِكُهُ لا أُومِنُ به»، فهذا

قَدَّمَ العقلَ على النقلِ؛ فما لا يُدرِكُهُ العقلُ لا يَعْنِي عدَمَ وجودِهِ، ولكنَّهُ هو غيرُ مُدْرِكٍ له، فللعقلِ حَدٌّ يَنتهِي إليه، كما أنَّ لِلْبَصَرِ حَدًّا ينتهِي إليه لا ينتهي الكونُ والوجودُ بنهايتِهِ، وللسمعِ حَدٌّ لا تنتهِي الأصواتُ بنهايتِهِ؛ فللنَّمْلَةِ صوتٌ لا يُسْمَع، وفي الكونِ فَضَاءٌ وكواكبُ ونجومٌ لا تُرَى.

فَصْلٌ تَاسِعٌ

الشرع للهِ وَحْدَهُ؛ يُحِلُّ ما يَشَاء، ويُحرِّمُ ما يَشَاء؛ بعلمٍ وحِكْمة، وتشريعُهُ جاءَ لصلاحِ الدِّينِ والدنيا، لا يَرتفِعُ أمرُهُ ونهيُهُ عن المُكلَّفينَ في زَمَنٍ أو مكانٍ دُونَ غيرِهِ إلَّا بإذنِهِ.

لا نَفْصِلُ بينَ تشريعِهِ في الدِّينِ والدنيا؛ **وكلُّها تكاليفُ دينيَّةٌ ودنيويَّةٌ:**

* **الدِّينِيَّةُ:** كالصلاةِ، والصيامِ، والحَجِّ، والذِّكْرِ، وعِمَارةِ المساجدِ.

* **والدنيويَّةُ:** كالبَيْعِ، والنِّكَاحِ، والطَّلَاقِ، والمواريثِ.

ومَنْ فَرَّقَ بينهما؛ فجعَلَ للهِ الحُكْمَ بالدينيَّةِ، ولغيرِهِ الحكمَ بالدنيويَّةِ: فقد كفَرَ؛ لأنَّ الشرعَ كُلَّه

له وحدَهُ؛ مَنْ جعَلَهُ حقًّا لغيرِهِ، كمَنْ جعَلَ السجودَ حقًّا يُصْرَفُ لغيرِهِ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ﴾ [يوسف: ٤٠].

وبهذا كفَرَ بنو إسرائيلَ: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]؛ فسَمَّى فِعْلَهُمْ شِرْكًا.

واللهُ أنزَلَ كتابَهُ، وشَرَّعَ تشريعَهُ، وهو يَعْلَمُ ما يأتي مِنْ أحوالٍ، وما مَضَى مِنْ حوادثَ؛ كما يَعْلَمُ ويَرَى الحالَ والزَّمَنَ الذي نزَلَ عليه التشريعُ سواءً؛ لا يَنْقُصُ علمُهُ عن حادثةٍ؛ لأنَّها في زمنٍ سابق، ولا لأنَّها في زمنٍ لاحقٍ؛ ولا يَزِيدُ عِلْمُه في حادثةٍ لأنها في زمنٍ حاضِرٍ، فعِلْمُ السابقِ واللاحقِ، والحاضرِ والغائبِ عندَهُ سواءٌ؛ سبحانَهُ وتعالى.

ومَن رَأَى أنَّ حُكْمَ اللهِ صالِحٌ للزمَنِ الذي نَزَلَ فيه فقط، وأما غيرُه فللناسِ أن يُشرِّعوا ما يَرَوْنَه صالحًا ولو كان مخالِفًا لِحُكْمِ الله، فهذا كُفْر؛ لأن قائِلَ ذلك يرى أنَّ إدراكَ الإنسانِ يختلِفُ بين علمِ المشاهَدِ والغائِبِ فيختَلِفُ حكمُه تبعًا لذلك، ويَظُنُّ أنَّ اللهَ كذلك، فيُقدم الإنسانُ عِلْمَه لحاضِرِه على علمِ اللهِ للغائبِ عندَ إنزالِ الوَحْي، وهذا كُفْرٌ وشِرْك، واللهُ يستوي عِلْمُه بالأشياء غَيْبًا وشهادةً: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٢] وحُكْمُ اللهِ في الشهادةِ كحُكْمِه في الغَيْبِ؛ قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦]: يحكُمُ بين عبادِهِ الشاهدين والغائبين.

ومَنْ فَصَلَ حُكْمَ الدِّينِ عن حكمِ الدنيا،

وجعَلَ اللهَ يُشرِّعُ للدِّينِ، والإنسانَ يُشرِّعُ للدنيا ـ كما يقولُهُ اللِّيبْرَالِيُّونَ ـ فقد جعَلَ هناكَ مُشرِّعِينَ متعدِّدين، والتشريعُ للهِ وحدَهُ: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ فمَنْ كفَرَ ببعضِهِ، كفَرَ به كلِّه.

واللهُ أمَرَ بالحكمِ بينَ الناسِ بما أُنْزِلَ على رسولِهِ ﷺ مِن الكِتَابِ والحِكْمَةِ: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، **والمرادُ:** الحُكْمُ في الخُصُومَاتِ، والنزاعِ فيما بينهم، **والمرادُ بالفتنةِ:** الخروجُ عَنْ حُكْمِهِ سبحانَهُ.

وما سكَتَ عن تفصيلِهِ الوحيُ، فلأهلِ الاجتهادِ تفصيلُهُ؛ شريطةَ ألَّا يُصادِمَ حكمًا للهِ ثابتًا.

ولا يُقدَّمُ حكمُ الناسِ واختيارُهُمُ المُناقِضُ لحكمِ اللهِ، ولو كان حكمُ الشعوبِ مُقدَّمًا، لكان

الأنبياءُ خارجينَ عن الحَقِّ؛ فقد نَشَؤُوا بينَ أقوامٍ أجمَعُوا على الباطلِ، أو كانَ جُمْهُورُهُمْ عليهِ.

فَصْلٌ عَاشِرٌ

قَدَّرَ اللهُ مقاديرَ الخليقةِ قبلَ خَلْقِها، وكلُّ مخلوقٍ خُلِقَ بِقَدَرٍ مِنْ قَبْلِ إيجادِهِ؛ قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

قَدَّرَ اللهُ الأقدارَ خَيْرَها وشَرَّها؛ ففي «الصحيحِ» قال ﷺ: **(وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)**[1].

وعِلْمُ اللهِ لازمٌ لِقَدَرِهِ؛ فلا يُقَدِّرُ الأقدارَ إلَّا مَنْ يَعْلَمُها، ولا يَعْلَمُ تَفاصِيلَهَا ودَقَائقَهَا، وأماكنَهَا وتَقلُّبَهَا، ومُبْتَدَاهَا ومُنْتهَاهَا إلَّا مَنْ خَلَقَهَا؛

(١) رواه مسلم (٨) مِن حديثِ عُمَرَ بنِ الخَطَّاب رضي الله عنه.

قال تعالى: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وقال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [المُلْك: ١٤].

ومَنْ نَفَى تقديرَهُ نَفَى عِلْمَهُ، ومَنْ نَفَى علمَهُ نَفَى تقديرَهُ.

ومقاديرُ الخَلْقِ مكتوبةٌ عندَ اللهِ في كتابٍ؛ قال الله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وَقَالَ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

وخَلْقُ اللهِ على نوعَيْنِ:

* مُسَخَّر لا اخْتِيَارَ له؛ كالكواكِبِ، والأفلاكِ.

* ومَنْ له مشيئةٌ واختيارٌ؛ كالإنْسِ، والجِنِّ، والملائكةِ؛ فلم يُسَيِّرْهُمْ بلا اختِيَارٍ؛ فيُجْبِرَهُمْ على معصيتِهِ، ويُعَذِّبَهُمْ عليها، ولم

يكونوا باختيارٍ بلا تسييرٍ؛ فيكونوا شُرَكَاءَ له في الفِعْلِ والإرادةِ، بل جعَلَ لهم مَشِيئَةً تحتَ مشيئتِهِ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٧﴾ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٧ ـ ٢٩].

وخلَقَ اللهُ العِبَادَ وما يَفْعَلُونَ؛ قال الله: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٥، ٩٦].

وأَوْجَدَ الأسبابَ وسَبَّبَهَا كما أوجَدَ مُسَبَّبَاتِها بها؛ وهذا مُقْتَضَى سَعَةِ عِلْمِهِ، وعظيمِ حِكْمتِهِ في إجراءِ الكَوْنِ على سَنَنٍ ونِظَامٍ.

ولا يجوزُ أن يَتوقَّفَ العقلُ عَنِ الإيمانِ بما لا يَفْهَمُ حكمتَهُ وحقيقتَهُ مِنْ تقديرِ اللهِ؛ فمِنَ الحِكَمِ ما لا يَستوعِبُهُ العقلُ؛ فالعقلُ كالإناءِ، وبعضُ الحِكَمِ كماءِ البَحْرِ لا يَحْتَوِيهَا، ولو أُفِيضَتْ عليه، لَطَوَتْهُ وحَيَّرَتْه.

وبعضُ الحِكَم لا يَزِيدُها طولُ التَّأَمُّلِ فيها إلَّا حَيْرَةً؛ كالبَصَرِ لا يَزِيدُهُ طُولُ النظرِ لشمسِ الظهيرةِ إلَّا ألمًا وتَحيُّرًا.

فَصْلٌ حَادِيَ عَشَرَ

الموت حَقٌّ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٦، ٢٧]، **ومِن الإيمانِ**: الإيمانُ بما يكونُ بعدَهُ مما جاء به الوحيُ مِن فِتْنَةِ القَبْرِ وعذابِهِ ونَعِيمِه.

• والإيمانُ بالبَعْثِ والنُّشُورِ؛ قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]، والشاكُّ في ذلكَ كافرٌ باللهِ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣١، ٣٢]. فضلًا عن المُكَذِّبِ بالآخِرَةِ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ [الفرقان: ١١].

• ومن الإيمانِ: الإيمان بالحِسَابِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

• والإيمانُ بالثوابِ والعِقَابِ، والجَنَّةِ والنار؛ قال اللهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [هود: ١٠٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [هود: ١٠٨].

والكُفَّارُ في النارِ، والمؤمنونَ في الجَنَّة؛ كما قال اللهُ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٦، ٥٧].

• والإيمانُ واجِبٌ بكُلِّ ما ثبَتَ به النَّصُّ مِنْ أمرِ الآخرةِ؛ كالصِّرَاطِ، والمِيزَانِ والحَوْضِ، وصحائِفِ الأعمالِ مِن الحَسَناتِ والسَّيِّئات.

فَصْلٌ ثَانِيَ عَشَرَ

والتَّمسُّكُ بالجماعةِ واجبٌ، ولا جماعةَ إلَّا بإمامٍ.

ويُطَاعُ إمامُ المسلمينَ بطاعةِ الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، وقولُهُ: ﴿مِنكُمۡۖ﴾؛ يعني: مِنَ المسلمينَ.

ولا تَصِحُّ إمامةُ كافرٍ، ولا بَيْعَتُهُ، ولا تجبُ طاعتُهُ إلَّا بما تَستقِيمُ به دنيا الناسِ لا دُنياه.

وإنْ لم يَكُنْ وَلِيُّ الأمرِ عَالِمًا، اتَّخَذَ عالمًا لِيستَقِيمَ أمرُ الدِّينِ والدنيا: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ

﴿مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]؛ ولا يَستَنْبِطُ إلَّا عالمٌ.

ولا يجوزُ الخروجُ عليه، ولا منازعتُهُ أمرَهُ، ويُصْبَرُ على جَوْرِهِ؛ ما لم يأتِ بِكُفْرٍ بَوَاحٍ بَيِّنٍ؛ ففي «الصحيح»، عن أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**(إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ؛ فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ؛ وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ)**، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: **(لَا! مَا صَلَّوْا)**»[(١)].

ويُنْصَحُ بعلمٍ وحِكْمةٍ، بما يُزِيلُ الشَّرَّ أو يُخفِّفُهُ، لا بما يُشْبِعُ النفوسَ تَشفِّيًا منه؛ ففي «الصحيح»، عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ؛ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**(الدِّينُ النَّصِيحَةُ)**، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قال: **(لِلّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ)**»[(٢)].

---

(١) رواه مسلم (١٨٥٤).

(٢) رواه مسلم (٥٥).

ولا يجوزُ تَتَبُّعُ عَوْرَتِه، وفضحُ زَلَّتِه التي تَخُصُّه، وإذاعةُ مَثَالِبِهِ وذنوبِه؛ ويُنْصَحُ في ذلكَ بينَهُ وبينَ نَفْسه.

وإذا شَرَّعَ مُنْكَرًا للناسِ، وأذاعَهُ: فإنْ عُلِمَ أنَّه إنْ بَيَّنَهُ له فيما بينَهُ وبينَهُ، رجَعَ، وأنابَ وأصلح ـ: تَعيَّنَ عليه؛ وإلَّا فيُبَيِّنُ ذلكَ المُنْكَرَ للناسِ؛ لأنَّ ذلكَ واجبُ نَصيحَتِهِمْ، وحَقُّ دِينِهِ ودِينِهم؛ حتَّى لا تُبَدَّلَ الشريعةُ، ويُغَيَّرَ الدِّينُ؛ فذلكَ مِنَ: (**النَّصِيحَةُ لِلهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ**)؛ وهي مُقدَّمةٌ على حَقِّ غَيْرِهم.

ولا يَنْأَى العالمُ بِنَفْسِهِ عَنْ شأنِ الناسِ، وصالحِ أَمْرِهِمْ، **وزُهْدُهُ المحمودُ في الدنيا**: إذا كانتْ لِحَظِّ نفسِهِ، وزُهْدُه في حَظِّ الناسِ في دُنْيَاهُمْ: غيرُ محمودٍ؛ فلْيَنْتَصِرْ للمظلومِ ولو بِدِرْهَمٍ، ولْيَسْتَطْعِمْ للجائعِ ولو بِتَمْرةٍ؛ لأنَّ للعَالِمِ

وِلَايَةً، وإصلاحُ دنيا الناسِ بابٌ لإصلاحِ دِينِهِمْ؛ فالنبيُّ ﷺ لم يَرْفَعْ رَأْسَهُ لكنوزِ الدنيا، ومع ذلكَ يَنتصِرُ لِبَرِيرَةَ وغَيْرِهَا في دنانيرَ يَسِيرَةٍ، ويخطُبُ في الناسِ في ذلكَ.

فَصْلٌ ثَالِثَ عَشَرَ

والجِهَادُ ماضٍ إلى قِيَامِ الساعةِ؛ لا يُرْفَعُ حكمُهُ مِنَ الأرضِ يومًا ما بَقِيَ القرآنُ؛ ففي «الصحيحِ»، عن جابرٍ؛ قال ﷺ: **(لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الحَقِّ ظَاهِرِينَ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)**[(١)].

ولا يُشْتَرَطُ لجهادِ الدَّفْعِ إذنُ إمامٍ، ولا تَحَقُّقُ نِيَّةٍ إلَّا رَفْعَ الأذى ودَفْعَه؛ وهو واجبٌ ولو كانَ لدفعِ عَنْ عِرْضٍ، أو نَفْسٍ، أو مالٍ؛ ففي «السُّنَنِ»: **(مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ، أَوْ دُونَ دَمِهِ، أَوْ دُونَ دِينِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ)**[(٢)]؛

---

(١) رواه مسلم (١٥٦).

(٢) رواه مِن حديثِ سعيدِ بن زَيْدٍ ﷺ أبو داود (٤٧٧٢)، والترمذي (١٤٢١)، والنسائي (٤٠٩٥)، وابن ماجه (٢٥٨٠) مختصرًا. قال الترمذي: «هذا حديثٌ حَسَن».

وهو في «الصحيحِ»[(١)] مُخْتَصَرٌ.

ويَجِبُ دَفْعُ الصائلِ على العِرْضِ والنَّفْسِ والمالِ، مُشْرِكًا كان الصائِلُ أو مسلمًا؛ ففي «النَّسَائيِّ»، عن قابوسٍ، عن أبيهِ؛ قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يَأْتِينِي يُرِيدُ مَالِي؟ قَالَ: **(ذَكِّرْهُ بِاللهِ)**، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَذَّكَّرْ؟ قَالَ: **(فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ مَنْ حَوْلَكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)**، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَوْلِي أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: **(فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ السُّلْطَانَ)**، قَالَ: فَإِنْ نَأَى السُّلْطَانُ عَنِّي؟ قَالَ: **(قَاتِلْ دُونَ مَالِكَ؛ حَتَّى تَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ الآخِرَةِ، أَوْ تَمْنَعَ مَالَكَ)**»[(٢)].

وتَجِبُ في جهادِ الطَّلَبِ النِّيَّةُ لإعلاءِ

---

(١) «صحيح البخاري» (٢٣٤٨)، و«صحيح مسلم» (١٤١) من حديث عبد الله بن عَمْرو رضي الله عنهما.

(٢) رواه النسائي (٤٠٨١)، وابن أبي شيبة (٢٨٠٤٣)، وأحمد (٢٢٥١٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣١٣).

كَلِمَةِ اللهِ؛ ففي «الصحيح»، عن أبي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ؛ أنَّ رَجُلًا أعرابيًّا أَتَى النبيَّ ﷺ، فقالَ: «يا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُذْكَرَ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانُهُ؛ فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **(مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ أَعْلَى، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ)**»[(١)].

وتجبُ طاعةُ الإمامِ فيه، له يُسْمَعُ ويُطَاعُ في غيرِ معصيةِ اللهِ؛ ففي «الصحيحِ»؛ قال ﷺ: **(مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي)**[(٢)].

(١) رواه البخاري (١٢٣، ٢٦٥٥)، ومسلم (١٩٠٤).
(٢) رواه البخاري (٦٧١٨)، ومسلم (١٨٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فصلٌ رابعَ عَشَرَ

وخَيْرُ الناسِ بعدَ الأنبياءِ: صحابةُ محمدٍ ﷺ، وفي فَضْلِهم جاء الوَحْيُ؛ قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ﴾ [الفَتْح: ٢٩].

وكما أنَّ الأنبياءَ يتفاضَلُون، فالصحابةُ يتفاضَلُون، وأَقَلُّ الأنبياءِ منزلَةً أفضَلُ مِن أعلَى الصحابةِ منزلةً، وأَقَلُّ الصحابةِ منزلةً أفضَلُ مِن أعلى التابِعِين منزلةً.

وأفضَلُ الصحابةِ: السابِقُون الأَوَّلُون؛ لأنَّ مَن آمَنَ بالنبيِّ ﷺ زَمَنَ الضعفِ أقرَبُ مِمَّنْ آمَنَ به زَمَنَ القُوَّة، فمَن آمَن قَبْلَ الفَتْحِ أفضَلُ ممن آمَنَ بعدَه:

قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ﴾ [الحديد: ١٠]، ويشتَرِكُ معهم في فَضْلِ الصُّحْبَةِ مَن آمَنَ بعدَ الفَتْح؛ لأنَّ اللهَ قال بعدَ ذلك: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وأفضَلُ السابِقِين: العَشَرَةُ المُبَشَّرُون بالجَنَّة، **وأفضَلُهم**: الخُلَفَاءُ الأربعةُ، **ثُمَّ**: مَن شَهِدَ بَدْرًا، **ثُم**: مَن شَهِدَ أُحُدًا، **ثُم**: مَن بايَعَ تحتَ الشجرةِ، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، وفي الصحيحِ عن جابرٍ: قال رسولُ الله ﷺ لأهلِ

الشجرةِ: **(أَنْتُمْ خَيْرُ أَهْلِ الأَرْضِ)**[١] وكانوا ألفًا وأربَعَ مئةٍ.

والصحابةُ حَمَلَةُ الوَحْيِ ونَقَلَةُ الدِّين، والطَّعْنُ فيهم قَطْعٌ لإسنادِ الدِّين، وتشكيكٌ في سُنَّةِ سَيِّدِ المُرْسَلِين؛ فهُم الأمانُ بعدَ النبيِّ ﷺ؛ ففي الحديثِ الصحيحِ قال ﷺ: **(أَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ)**[٢].

ولَيْسُوا بمَعْصُومِين، ولا يَجُوزُ أنْ يُجْعَلَ خَطَؤُهم ذريعةً للطعنِ فيهم، ويُتَجَنَّبُ إحياءُ الخلافِ الذي وَقَعَ بينَهم إلا ما يُؤْخَذُ منه فِقْهٌ واعتِبَار، فيُنْظَرُ فيه مع إجلالٍ واعتِذَار؛ لأنَّ الصحابةَ وإنِ اختَلَفُوا أفضَلُ مِن غيرِهم وإنِ اتَّفَقُوا؛ لأنَّ اللهَ فَضَّلَهم لحُسْنِ صُحْبَتِهم للنبيِّ ﷺ لا لمُجَرَّدِ صُحْبَةِ أحدِهم للآخَرِ، فاختِلَافُهم بينَهم

(١) «صحيح البخاري» (٤١٥٤).
(٢) «صحيح مسلم» (٢٥٣١).

اجتهادٌ يُؤْجَرُون عليه ولو أَخْطَؤُوا، والخلافُ مع النبيِّ ﷺ ظُلْمٌ بَرَّأَهُم اللهُ منه، بل صَحِبُوه وأَحْسَنُوا، وبه فُضِّلُوا على غيرِهم.

والوقيعةُ في الصحابةِ بابٌ إذا فُتِحَ على واحدٍ مِنْهُم انفَتَحَ على الباقِين؛ ولهذا أَمْسَكَ عما وَقَعَ بينهم التابِعُون وأتباعُهم؛ فقد سُئِلَ عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ عن عَلِيٍّ وعُثْمَانَ، والجَمَلِ وصِفِّينَ، وما كان بينَهم؟ فقال: «تلكَ دِمَاءٌ كَفَّ اللهُ يدي عنها، وأنا أَكْرَهُ أن أَغْمِسَ لِسَاني فيها»[1].

ولن يُسْأَلَ مَن بعدَهم يومَ القيامةِ عن خلافِهم، وإنما يُسْأَلُ عن التصديقِ بفَضْلِهم.

(١) أخرجه ابنُ سعدٍ في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٩٤)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ١٣٣).

فَصْلٌ خَامِسَ عَشَرَ

ولا نُكفِّرُ أَحَدًا مِنْ أهلِ القِبْلَةِ بذنبٍ إلَّا بالكُفْرِ.

ومن الكفرِ: سَبُّ اللهِ.

وسَبُّهُ: أعظَمُ مِنَ الشِّرْكِ به؛ لأنَّ المُشْرِكَ لم يُنْزِلِ اللهَ إلى رُتْبةِ الحَجَرِ، وإنَّما رفَعَ الحَجَرَ إلى رُتْبَةِ اللهِ: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، ومَنْ سَبَّهُ أنزَلَهُ دونَ رُتْبةِ الحَجَرِ!

وسَبُّهُ: كُفْرٌ عظيم؛ والكفرُ يَزِيدُ ويَنْقُصُ؛ كالإيمانِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]؛ وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠]. ولكنَّ زيادتَهُ ونقصانَهُ لا تُخْرِجُهُ مِنَ النارِ؛ وإنَّما تُغلِّظُ عذابَهُ أو تُخفِّفُهُ؛ قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨].

ولا نَشْهَدُ لأحدٍ بعينِهِ بِجَنَّةٍ ولا نارٍ؛ إلَّا مَنْ شَهِدَ اللهُ له ورسولُهُ، ونَشْهَدُ أنَّ مَنْ ماتَ مؤمنًا، فهو مِنْ أهلِ الجَنَّةِ، ومَنْ ماتَ كافرًا، فهو مِنْ أهلِ النارِ.

فَصْلٌ سَادِسَ عَشَرَ

وحقيقةُ الحُرِّيَّةِ؛ هي: التَّجَرُّدُ مِنْ عُبُوديَّةِ كلِّ أحدٍ إلَّا اللهَ، وفَهْمُ الحُرِّيَّةِ بأنَّها الخروجُ عن أمرِ الله: وثَنِيَّةُ النفسِ، وعُبُودِيَّةُ الْهَوَى؛ قال اللهُ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

ومَنْ سَوَّغَ للإنسانِ أنْ يَفْعَلَ ويقولَ ما شاءَ، ـ كما شاءَ، ومَتَى شاءَ ـ: فهو يُقِرُّ بعبوديَّتِهِ لهواهُ وشيطانِهِ؛ فالإنسانُ خُلِقَ عبدًا؛ فإنْ لم يَعْبُدِ اللهَ، أصبَحَ عبدًا لِغَيْرِه؛ ولا بُدَّ!

ولو كانَ في الأرضِ إنسانٌ واحدٌ لم يَفْرِضِ اللهُ عليه حَدَّ القَتْلِ والقذفِ والزِّنَى، ولا غَضَّ البَصَرِ عن العوراتِ، ولا المواريثَ،

ولم يُحَرِّم عليه الزِّنَى والرِّبَا وغيرَهُما، وإنَّما فرَضَهَا لوجودِ غيرِهِ من جنسِه معه، فإذا زادَ غيرُهُ عددًا، زادَتِ الحياةُ ضبطًا، ولو كانَ القمَرُ وحدَهُ، ما جعَلَهُ اللهُ يَسْبَح بهذا النظامِ إلَّا لِيَنْضَبِطَ مع سَيْرِ الشمسِ والأرضِ والنجومِ، وكلَّما زادَتِ الأفلاكُ عَدَدًا، زَادَتْ ضبطًا.

قال تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وقال: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠].

وقد جاءتْ أحكامُ الإسلامِ لِضَبْطِ الدِّينِ والدنيا، ومَنْ سَوَّغَ لنفسِهِ الخروجَ عَنْ حُكْمِ اللهِ، استَحَقَّ عقابَهُ.

والدخولُ في الإسلامِ حَتْمٌ، والخروجُ عنه رِدَّةٌ: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وثبَتَ في «الصحيحِ» وغيرِهِ: قولُهُ ﷺ: **(مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ)**[(١)].

والعُبُودِيَّةُ لله: غايَةُ الخَلْقِ والوجودِ، ومَنْ جَوَّزَ الخروجَ عنها، فهو لا يُؤْمِنُ بأنَّها غاية الإيجادِ؛ فلا يُجوِّزُ الخروجَ عن نِظَامِ الدنيا دَوْلَةً وقانونًا، ويُجوِّزُ الخروجَ عَنْ عبوديَّةِ اللهِ! وهذا إقرارٌ باطنٌ بِضَعْفِ غاية إيجادِ الخَلْقِ، أو زوالِهِ مِنْ قلبِهِ، واللهُ يقولُ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ومَن أَوْجَدَ الإنسَ والجِنَّ في الدُّنْيا لعبادَتِهِ،
يوجِدُهم في الآخِرَةِ لحسابِهِ وثوابِهِ وعِقَابِه،
أصلَحَ اللهُ لنا الحالَ والمآلَ!
وصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ على نَبِيِّه ومَنِ اتَّبَع

---

(١) رواه البخاري (٢٨٥٤) مِن حديثِ ابنِ عباس رضي الله عنهما.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
* مقدِّمة	٥
فصلٌ أوَّلٌ: في أنَّ الإسلامَ هو دينُ الأنبياءِ ودِينُ الحَقِّ الباقي المَحْفُوظِ	٩
فصلٌ ثانٍ: في أنَّ تفسيرَ ما أتى به اللهُ في كتابِه يكونُ بالسُّنَّةِ وفَهْمِ الصحابةِ والقياسِ الصحيح عليهما .	١٣
فصلٌ ثالثٌ: في حَقِّ اللهِ على العِبَادِ، وأنَّ للمُشْرِكِ النارَ، وعدمِ منافاةِ ذلك لنَفْعِهِ الدُّنْيَوِيِّ	١٧
فصلٌ رابعٌ: في الإيمانِ والكُفْرِ والنِّفَاقِ، وأيُّ مالٍ هو المُحْتَرَمُ، ومَن يُكَفَّرُ، وحكمِ الجاهِلِ قُصُورًا، أو تقصيرًا وإعراضًا	١٩
فصلٌ خامسٌ: في حقيقةِ الإيمانِ وتَرَكُّبِها، وأنه يَزِيدُ ويَنْقُصُ، وبماذا يَثْبُتُ، ومَن يُعْذَرُ	٢٥
فصلٌ سادِسٌ: في أسماءِ اللهِ وصفاتِه بينَ النفيِ والإثباتِ، والاستواءِ والمشيئةِ، وهل تُقَاسُ صفاتُه على غيرِه	٣١

الموضوع الصفحة

فصلٌ سابِعٌ: في كلامِ اللهِ، وأنَّ منه القرآنَ ولو كان مسموعًا أو مسطورًا، وحكمِ القائلِ بخَلْقِه ٣٧

فصلٌ ثامِنٌ: في العَلَاقَةِ بين العَقْلِ والنَّقْلِ ٤١

فصلٌ تاسِعٌ: في تشريعِ اللهِ الدينِيِّ والدُّنْيَوِيِّ وأنَّهما سواءٌ، وأن الشرعَ نَزَلَ لإصلاحِ كلِّ العصورِ، والاجتهادِ في غِيَابِ دلالةِ النَّصِّ ٤٥

فصلٌ عاشِرٌ: في قضاءِ الله وقَدَرِه، والمشيئةِ والإرادةِ، والأسبابِ ٥١

فصلٌ حادي عَشَر: في المَوْتِ، والبَعْثِ والنُّشُورِ، والحِسَابِ، والثوابِ والعقاب، وأمورِ الآخِرَة ٥٥

فصلٌ ثاني عَشَر: في الجماعةِ، والإمامِ وطاعَتِه، وشروطِ وِلَايَتِه، وحُكْمِ الخروجِ عليه، وحَقِّهِ على رَعِيَّتِه، ومكانِ العلماءِ منه ٥٧

فصلٌ ثالِثَ عَشَرَ: في الجهادِ وأنواعِه وشروطِه، والنِّيَّةِ فيه، وطاعةِ الإمامِ ٦١

فصلٌ رابِعَ عَشَرَ: في فَضْلِ الصحابةِ وتفاضُلِهم، وبيانِ أفضَلِهم، ومآلِ الطَّعْنِ فيهم، وواجِبنا نحوَ ما شَجَرَ بينَهم ٦٥

الموضوع	الصفحة

فــصــــلٌ خَــامِــسَ عَــشَــــرَ: فـــي الـــحـــكـــمِ بالكفرِ وموجِبِه، والشهادةِ للمُعَيَّنِ بالجَنَّةِ والنارِ ٦٩
فـصـلٌ سَادِسَ عَشَرَ: في العُبُودِيَّةِ وحقيقةِ الحُرِّيَّةِ وحَدِّها ... ٧١
* **الفهرس** ٧٥

صدر عن الدار للمؤلف

- صفة صلاة النبي ﷺ.
- صفة حجة النبي ﷺ.
- المسائل المهمة في الأذان والإقامة.
- التقرير في أسانيد التفسير.
- العقلية الليبرالية في رصف العقل.. ووصف النقل..
- أذكار الصباح والمساء (رواية ودراية).
- الموجز في صفة صلاة النبي ﷺ وصيامه واعتكافه.